A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/213
17 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة لتعمير جيبوتي وتنميتها

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم الى الجمعية العامة عملا بالقرار ٥٨/٥٠ واو المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تقديم المساعدة لتعمير جيبوتي وتنميتها. ويتضمن عرضا موجزا للتقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار في جيبوتي.

ثانيا - الحالة العامة

٢ - تحتل جمهورية جيبوتي موقعا استراتيجيا في القرن الافريقي عند ملتقى البحر الأحمر والمحيط الهندي. ويمتد خطها الساحلي ٣٧٠ كيلومترا، ولها حدود مشتركة مع اريتريا في الشمال، واثيوبيا في الغرب والجنوب والصومال في الجنوب الشرقي. وتبلغ مساحة البلد ٠٠٠ ٢٣ كيلومتر مربع، ويتسم بمناخ جاف وبالندرة البالغة في المياه والامكانيات الزراعية. ولا يزيد متوسط هطول الأمطار في السنة على ١٣٠ ملليمترا، وليس لديه انتاج غذائي يعتد به.

---

* A/51/50.

٣ - ويقدر عدد سكان جيبوتي بنحو ٠٠٠ ٥٢٠ نسمة وفقا لتعداد عام ١٩٩١. ويقدر معدل النمو الطبيعي بنحو ٣,١ في المائة سنويا، ويتوقع أن يتضاعف عدد السكان في غضون ٢٢ سنة. وبالإضافة الى ذلك فقد شكل وجود مجموعات كبيرة من اللاجئين والمشردين القادمين من البلدان المجاورة عبئا ضخما على مـــوارد البلـــد الهزيلـــة. ولا يعرف العدد الاجمالي للاجئين والمشردين، ولكن التقديرات تتراوح من ٠٠٠ ١٠٠ الى ٠٠٠ ١٥٠. وينتسب غالبية أهالي جيبوتي الى قبيلتي عفر وعيسى.

٤ - والسكان في معظمهم حضريون ويتركزون في العاصمة. وقد أدت هذه النسبة المرتفعة من التركز الحضري الى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ومن حيث التنمية البشرية، تأتي جيبوتي، وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، في المركز ١٦٣ من بين البلدان المستعرضة التي بلغ عددها ١٧٣. ووفقا لذلك التقرير، لا يزيد معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة على ١٩ في المائة، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة هو من أدنى المعدلات في العالم (٤٨ سنة). وتضطلع المرأة بدور فعال في اقتصاد جيبوتي وتشكل نسبة ٣٢,٢ في المائة من القوى العاملة. وفي القطاع الحضري الرسمي، تعمل المرأة بصورة رئيسية في الوظائف الكتابية أو الإدارية، أما في المناطق الريفية فهي تقوم بدور هام في تربية الماشية.

٥ - ويعتبر اقتصاد جيبوتي ذا طابع مزدوج ويتميز بوجود قطاع غير رسمي هام موجه نحو المستهلكين ذوي القدرة الشرائية المنخفضة، وباقتصاد حديث يستند الى هيكل أساسي متين من الموانئ والمطارات ويخدم قطاعا سكانيا ذا قدرة شرائية مرتفعة ولكنه يكاد يعتمد كليا على الاستيراد.

٦ - وتتمتع جيبوتي بواحد من أكثر الأنظمة الاقتصادية تحـــررا في أفريقيـــا، وعملتها قابلة للتحويل بلا قيود، وليست لديها أي ضوابط على حركة رأس المال.

٧ - ولما كانت جيبوتي تفتقر الى الموارد الطبيعية فإن اقتصادها يقوم على الخدمات، التي تسهم بنحو ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلد، بينما لا يزال القطاعان الزراعي والصناعي صغيرين جدا. وتتمتع جيبوتي بميزة نسبية في المنطقة بسبب كفاءة هيكلها الأساسي الخاص بالموانئ، ومؤسساتها المصرفية، ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، والى حد ما، المطار والسكة الحديدية التي تربطها باثيوبيا.

٨ - ونظرا لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة وما تبعه من تدهور في السلع والخدمات، أخذ الاقتصاد يتدهور في السنوات القليلة الماضية. ولما كانت جميع الاحتياجات من البضائع مستوردة بسبب قلة الصادرات، فإن لدى جيبوتي عجزا تجاريا هيكليا وتغطي المعونات الخارجية جزءا من عجز ميزانيتها العامة.

٩ - وقد سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢ نموا بلغت نسبته ٤ في المائة في المتوسط، مدفوعا من ناحية بازدياد عارم في نشاط الميناء من جراء الحرب الأهلية، ومن ناحية

أخرى بمرور كميات ضخمة من المعونات الغذائية عبر جيبوتي الى المناطق الواقعة خلفها، اثيوبيا والصومال. وازدادت سرعة تدهور اقتصاد جيبوتي ازديادا ملحوظا من جراء النزاع المسلح الدائر في الشمال والجنوب الغربي، الذي أرغم معظم المشاريع الانمائية في البلد على التوقف كليا، بالاضافة الى الأوضاع الاجتماعية - السياسية الصعبة السائدة في اثيوبيا والصومال.

١٠ - أما على الصعيد الاجتماعي فالأحوال المعيشية شديدة الصعوبة، وتتسم بضعف التغذية بسبب انخفاض القدرة الشرائية، وتردي الحالة الصحية، وانتشار أمراض مثل السل ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، وعدم كفاية المرافق التعليمية، وندرة القوى العاملة المؤهلة. وقبل كل شيء، تمثل البطالة والاكتظاظ السكاني في المدن مشكلتين حرجتين، يزيدهما تفاقما تدفق أفواج اللاجئين من البلدان المجاورة.

١١ - وتشير البيانات المتاحة، الى أن ما يزيد على ٤٠ في المائة من الخدمات الصحية يقدم الى الأجانب الذين يجذبهم القرب وجودة مستشفيات جيبوتي ومراكزها الصحية. وإثر المنازعات الأخيرة في القرن الافريقي، أدى اللاجئون (ومعظمهم من اثيوبيا والصومال) الى ارتفاع عدد الأجانب المستفيدين من الخدمات الصحية الوطنية. وتقدم الخدمات الصحية مجانا للمواطنين وللاجئين على السواء. ومع هذه الأعداد المتزايدة من المستفيدين، لم يعد باستطاعة النظام الصحي توفير خدمات كافية لجميع السكان. وعلاوة على ذلك ألحقت المنازعات المسلحة الدائرة في شمال البلد أضرارا مادية بالهياكل الأساسية الصحية.

١٢ - ويتألف نظام التعليم الوطني من ست سنوات من التعليم الابتدائي وأربع سنوات تعليم اعدادي وثلاث سنوات تعليم ثانوي عام.

١٣ - ويتولى توفير التعليم الابتدائي في جيبوتي شبكة مكونة من ٦٤ مدرسة حكومية و ٩ مدارس خاصة. ومن بين الأطفال المقيدين بالمدارس الابتدائية في عام ١٩٩٤، وعددهم ٠٠٥ ٣٣، التحق ٧١٥ ٢٩ طفلا بالمدارس الحكومية و ٢٩٠ ٣ طفلا بالمدارس القرآنية الخاصة (الكتاتيب). وتتراوح نسبة التلاميذ الى المدرسين في المدارس الابتدائية من ٣٤ الى ٤٣ تلميذا للمدرس الواحد في المناطق الريفية، وتبلغ هذه النسبة نحو ٤٦ في المدينة. وتتراوح نسبة التلاميذ الى الصفوف من ٣٥ الى ٨١ تلميذا للصف الواحد، ونحو ٦٥ في المتوسط. وتضطر بعض المدارس التي لديها أعداد كبيرة من التلاميذ الى معالجة تلك المشكلة بإجراء نوبتين وهو نظام قد يتعين التوسع فيه إذا تعذر تلبية الطلب المتزايد على التعليم في المدارس الحكومية بزيادة الاستثمار في بناء المزيد من المدارس.

١٤ - وترتبط حالة العمالة ارتباطا وثيقا بالقطاع التعليمي في البلد. وهناك ما يزيد على ٠٠٠ ٤ شاب كل عام يصلون الى سوق العمل بدون أي مؤهلات بعد أن عجزوا عن الحصول على التعليم الثانوي العام أو أي نوع من التدريب المهني. ويتوقع أن يزيد هذا العدد في غضون السنوات القليلة القادمة ولا سيما في العاصمة.

١٥ - ويقدر أن أكثر من ٨٠ في المائة من المؤسسات التجارية مندرجة في القطاع غير الرسمي وشبه غير الرسمي، ومن بينها عدد كبير من المؤسسات غير الرسمية الصغيرة جدا التي تلعب دورا رئيسيا في اقتصاد البلد.

ثالثا - استعراض عام للحالة الراهنة

١٦ - كان للتغيرات التي حدثت مؤخرا في المنطقة - انهيار النظام القديم في اثيوبيا واستقلال اريتريا والحرب الأهلية في الصومال - أثرها في جيبوتي التي عانت بدورها في العامين الماضيين من صراع داخلي بين الحكومة ومجموعات المعارضة.

١٧ - وانتهت المفاوضات السياسية التي استهلت بعد وقت قصير من إجراء الانتخابات الرئاسية المتعددة الأحزاب في نيسان/ابريل ١٩٩٣، بالتوقيع الرسمي على اتفاق وطني للسلام والمصالحة. وتؤكد الأحكام الرئيسية لهذا الاتفاق، مرة أخرى، استعداد الحكومة لإشراك جبهة استعادة الوحدة والديمقراطية (فرود) (جماعة الثوار) وجميع مجموعات المعارضة، في عملية إحلال الديمقراطية.

١٨ - ومن أجل تهيئة بيئة يسودها السلام والاستقرار الاجتماعي، شرعت الحكومة في عملية تسريح للجنود الذين زادت أعدادهم من بضعة آلاف الى نحو ٠٠٠ ٢٠. وقد تستغرق هذه العملية بعض الوقت، لأن فرص إعادة إدماج الجنود المسرحين في الحياة المدنية ليست بادية للعيان ويتعين استكشافها في الإطار العام لبرامج الإصلاح والتعمير.

١٩ - وتفكر الحكومة حاليا في تزويد كل جندي مسرح بعلاوة مالية، بغية تيسير عملية التسريح. ولكن هذه العملية تحتاج الى مبلغ نقدي كبير قد لا يكون متاحا نظرا للعجز في الميزانية الناجم عن المجهود الحربي وانخفاض إيرادات الحكومة.

٢٠ - واقترن عبء المجهود الحربي بتضخم عبء الأجور المدنية ليزيدا من عسر الوضع المالي للبلد. ولجأت الحكومة، بعد أن واجهت التزامات مالية فاقت قدرتها الى حد كبير، الى المؤسسات العامة التي كانت ذات يوم غنية بالنقدية، واعتمدت بشدة على أرصدتها الاحتياطية الى حد استنفادها، وبينما أخذ هذا المصدر الداخلي للتمويل ينضب، بدأ حجم المعونة الخارجية يتقلص وكانت هذه المعونة كبيرة.

٢١ - ويشير البنك الدولي الى أن عجز الميزانية في عام ١٩٩٣ قد سجل نسبة مزعجة بلغت ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من حدوث تحسن طفيف في عام ١٩٩٤، فإن من المرجح أن يتسع عجز الميزانية كنتيجة مباشرة للانخفاض المطرد في الإيرادات المالية وغير المالية بفعل الضغوط التضخمية المتزايدة الناجمة عن الإفراط في الاقتراض من المصارف. وسيفضي هذا كله الى تحصيل مقدار أقل من الإيرادات، الأمر الذي سيؤدي بدوره الى زيادة تفاقم مشكلة سداد المتأخرات المتراكمة (المتوقع

أن تصل في عام ١٩٩٥ الى ٢٥ بليون فرنك جيبوتي). ويعمل تردي حالة الحسابات الجارية (١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣) على تعقيد الحالة الاقتصادية الإجمالية.

٢٢ - والأسباب الأساسية لمشاكل جيبوتي اقتصادية. وهي مشاكل هيكلية من ناحية، ويزيدها تعقيدا من ناحية أخرى التدفق المتواصل للاجئين من البلدان المجاورة المتأثرة بالحروب أو الصراعات الأهلية. وبمقدور اقتصاد جيبوتي الضعيف أن يستوعب نسبة تقل عن ٦٠ في المائة من القوى العاملة، ومعظم المستخدمين لا يتقاضون سوى أجور الكفاف. وبالتالي، فإن معظم شعب جيبوتي فقراء، والفقر في ازدياد بسبب تقلص الروابط التجارية مع اثيوبيا والصومال.

٢٣ - كما تتسم حالة البلد العامة بقلة المراعي وارتفاع نسبة نفوق الماشية. وما لم تهطل الأمطار في المستقبل القريب فإن منسوب المياه الجوفية سيهبط وسيؤدي الى نقص مياه الشرب. والحاجة الى المياه آخذة في الازدياد مع زيادة تدفق المهاجرين واللاجئين الى جيبوتي. وفي مدينة جيبوتي التي تستوعب ٦٥ في المائة من مجموع السكان بلغت مصادر المياه في بعض المناطق الساحلية درجة عالية من الملوحة وأصبحت تهدد رقع الزراعة والمراعي التي استحدثت منذ بضع سنوات. وبالتالي، فإن الجفاف ليس نتيجة لتغير المناخ فحسب، بل هي حالة هيكلية أيضا من حيث أنها تتفاقم من فرط استغلال واستهلاك الموارد المائية النادرة. وقد ازدادت الحالة سوءا بفعل الصراعات الداخلية التي أدت الى تشريد سكان الأرياف الذين انعزلوا في مناطق نائية بلا مراع لماشيتهم. ويتلقى هؤلاء الآن مساعدة غذائية من الجيش الوطني.

٢٤ - وفيما يتعلق بالأحوال الاجتماعية، تواجه جيبوتي وضعا صحيا خطيرا مع انتشار الأمراض الوبائية على نطاق واسع. وهناك ٣ ٠٠٠ حالة سل جديدة كل سنة، وتتزايد الإصابة بالملاريا. وأخذت الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي تتزايد أيضا، وهي تنذر بوضع تصعب السيطرة عليه. ولا يزال سوء التغذية يمثل مشكلة رئيسية من مشاكل الصحة العامة، ولا سيما في الوضع السائد الذي تحكمه الأزمة الاقتصادية والضغوط الناجمة عن وجود اللاجئين والمشردين. ويهدد الجفاف باحتمال تعرض ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ شخص للمجاعة.

رابعا - القضايا الرئيسية

٢٥ - تأثرت الحالة في جيبوتي تأثرا سلبيا بالحالة الحرجة الناشئة في القرن الافريقي، ووجود عشرات الآلاف من اللاجئين والنازحين من بلدانهم، وما يتسم به المناخ المحلي من تناقض شديد - أي حالات جفاف دورية وأمطار غزيرة كالسيل وفيضانات من قبيل ما حدث في عام ١٩٨٩. وقدرة جيبوتي المالية المحدودة للغاية التي تحول دون تنفيذ برامج التعمير والتنمية.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، أسفر القتال بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة في الجزء الشمالي من البلد عن نزوح أعداد كبيرة من السكان المدنيين. كما أسفر عن تجنيد ٥٠٠ ١١ جندي يجب تسريحهم الآن وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

٢٧ - وأعربت حكومة جيبوتي عن رغبة قوية في تسريح الجنود. وقد بدأت فكرة التسريح في مطلع عام ١٩٩٤، عندما أعلنت الحكومة عن السيطرة على المشاكل الأمنية في المناطق التي نكبت بالحرب سابقا. وحتى الآن، اتخذت خطوات للإعداد لإنهاء خدمة ٥٠٠ ١١ جندي من الجيش الوطني تم تجنيدهم في الجيش خلال السنتين اللتين دار فيهما الصراع. وتشمل عملية التسريح المجندين الجدد والجنود الذين جرى تجنيدهم خلال القتال.

٢٨ - ورغم أن الحكومة قد تعهدت بدفع مكافآت نهاية الخدمة للجنود المسرحين، فمن غير المرجح أن تبدأ عملية التسريح دون دعم خارجي. وعلى ضوء الحاجة الى مخطط تعمير ضخم، ستكون المعونة الغذائية حافزا يدفع الجنود السابقين والمشردين الى الاشتراك في أنشطة الإصلاح التي تشمل الهياكل الأساسية مثل الآبار والوحدات الصحية والمدارس.

٢٩ - وقد أصبحت جيبوتي بلدا مضيفا للاجئين. وأصبح العدد المتزايد من المشردين واللاجئين، مضافا اليهم التدفق المستمر للمهاجرين بصورة غير مشروعة بحثا عن العمل والمساعدة، مدعاة لقلق الحكومة البالغ.

٣٠ - ورغم عدم وجود أرقام دقيقة فيما يخص أعداد اللاجئين، والمشردين داخليا، والمهاجرين بصورة غير مشروعة، تعتقد الحكومة أن هناك أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص بحاجة الى المساعدة في العاصمة وحدها. كما تدعي أن هناك عددا مماثلا قد تأثر بالجفاف.

٣١ - وتعاني جيبوتي من تكرار حالات الجفاف. وقد بدأت باكورة أمطار عام ١٩٩٤ متأخرة عن موعدها في الأجزاء الجنوبية من البلد، بينما لم تسقط أية أمطار على الجزء الشمالي لفترة تزيد على السنتين. ورغم هطول الأمطار بمناسيب عادية في عام ١٩٩٥، فإن مصادر المياه لا تزال منخفضة، مما يؤدي الى الهجرة الى العاصمة.

٣٢ - وتلبى الاحتياجات من الأغذية على الأغلب من الواردات الغذائية التي تقارب ٦٠ ألف طن من الحبوب في المتوسط في السنة. وتبلغ احتياجات جيبوتي من المعونة الغذائية الأساسية المعتادة نحو ١٨ ألف طن. وفي عام ١٩٩٥ قدم برنامج الأغذية العالمي ٧٧٤ ٤ طنا متريا من السلع الأساسية بما قيمته نحو ٧٣١ ٠١١ ٣ من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة اللاجئين من الصوماليين والاثيوبيين بالإضافة الى تلاميذ المدارس المحلية والأيتام والمرضى في المستشفيات والمشاركين في برامج الغذاء مقابل العمل.

٣٣ - وتترتب على الحالة الصحية آثار فورية وآثار طويلة الأجل. ولا تقدم الحكومة الخدمات الطبية الى مواطنيها وحدهم، بل أيضا الى عدد كبير من اللاجئين القادمين من اثيوبيا والصومال الباحثين عن العلاج الطبي المجاني في جيبوتي. كما أن هؤلاء اللاجئين يأتون معهم بأمراض، مثل مرض السل. وبينما تتمثل الحاجة الآنية في تعزيز قدرة البلد على مواجهة مشاكل السل والملاريا ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وسوء التغذية عن طريق حملات التحصين وتوفير العقاقير الأساسية، يجب التوصل على الصعيد الإقليمي الى حل طويل الأجل لتحسين الحالة الصحية في البلدان المجاورة.

٣٤ - وثمة ضغط في الوقت الحالي على النظام التعليمي في جيبوتي لتلبية تحديات البطالة المتعاظمة، وازدياد طلب النشئ من السكان والأعداد الضخمة من اللاجئين الوافدين.

٣٥ - ووجود معدلات عالية جدا للانقطاع عن التعليم تقارب ١٠ في المائة سنويا في الصفين الأخيرين من التعليم الابتدائي، ومعدل انقطاع يقدر بأكثر من ٣٠ في المائة في نهاية المرحلة الابتدائية، بالإضافة الى أن نحو ٢٧ في المائة فقط ممن يكملون التعليم الابتدائي يجدون لهم مكانا في المدارس الثانوية إنما يمثل خسارة فادحة من حيث إهدار الفرص والإمكانات. فهذا المستوى المرتفع من الاستنزاف في مرحلة يعد فيها استمرار التعليم الشيء الأمثل والمستصوب، يشكل، من منظور تخطيط التعليم والقوى العاملة، إهدارا لفرصة وطنية للتوسع في مجمع الموارد البشرية وتعزيزه للنهوض بالانتاجية الوطنية. ويستلزم تحسين نوعية التعليم الابتدائي والثانوي بصفة عامة معالجة أوجه انعدام الكفاءة الكامنة في النظام الموجود وتحسين الخدمات تمشيا مع حاجة الأمة الى محتوى تعليمي يستجيب للتغييرات الحاصلة في الاقتصاد السوقي الوطني.

٣٦ - ويبدأ التعليم التقني والمهني في جيبوتي في مرحلة الدراسة الثانوية. وتوجد فرص من نوع محدود ومحددة جدا أمام بعض الطلاب لمواصلة التدريب الفني. ومن الواضح، أن هناك حاجة مستمرة الى إيلاء مسألة البطالة الوطنية المتزايدة، لا سيما بين المتسربين من المدارس والشباب، ما تستحقه من اهتمام عاجل.

٣٧ - ولم يجر لغاية الآن وضع سياسات عمالة فعالة بسبب ضعف القدرة المؤسسية لدى وزارة العمل والتدريب المهني. ويتمثل التحدي، من حيث العمالة، في القدرة على وضع نظام يستهدف العاطلين عن العمل حسب الفئات المختلفة: العمال غير المهرة، والمتسربون من المدارس، والجنود المسرحون، واللاجئون، والنساء.

خامسا - دور الأمم المتحدة

٣٨ - تتمثل إحدى سمات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في جيبوتي في تعاون جميع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلد تعاونا متواصلا ووثيقا لتنسيق جهودها بغية مواجهة

مشكلة اللاجئين المتعاظمة، ببعديها الاجتماعي والاقتصادي. وحالة اللاجئين في جيبوتي لا تؤثر على الأمن العام فحسب، بل وعلى قطاع الصحة أيضا. فالهيكل الأساسي الصحي لجيبوتي يمكن استخدامه من جانب جميع السكان المحليين، رغم أنه ليس متطورا بدرجة كبيرة. وقد أسهم تدفق اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة المتأثرة بالحرب، الذين يستفيدون من الخدمات الصحية، في إلقاء عبء ثقيل على الهيكل الأساسي للصحة العامة، وهو هيكل ضعيف فعلا. كما أسهمت تلك الحالة في تدهور البيئة والمرافق الصحية في البلد، لا سيما في العاصمة، وأدت الى تفشي الكوليرا في تموز/يوليه عام ١٩٩٣.

٣٩ - وتداوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في جيبوتي على معالجة تلك المشكلة، باستحداث أنشطة متصلة بالإعادة الى الوطن، وتوزيع الأغذية، والتعليم عن طريق المبادرة ببذل جهود لإعادة التجميع تستهدف إعادة توطين اللاجئين في المخيمات، والقيام بعمليات تنظيف في العاصمة.

٤٠ - بعد مرور ثلاثة أشهر على اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٨/٥٠ واو، قام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارة رسمية لجيبوتي لكي يبحث مع السلطات الوطنية ومجتمع المانحين احتياجات البلد في مجالي التعمير والإصلاح.

٤١ - وترجم مؤخرا إسهام خاص ومخصص لهذا الغرض أعلنه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى وثيقة مشروع معتمد اعتمادا كاملا بمبلغ ٠٠٠ ٤٢٨ دولار. ويسعى المشروع الى تلبية الاحتياجات الملحة في مجال الإصلاح عن طريق الاضطلاع بأنشطة رائدة في ثلاث من أكثر المناطق تضررا في البلد. ويهدف المشروع أيضا الى تعزيز قدرة لجنة الإصلاح الوطني على تصميم وتنفيذ ورصد برنامج إصلاح وطني يكون واضحا ومفصلا، وقائما على الدروس المستخلصة من العمليات الرائدة. وكان من المقرر إيفاد بعثات تقييم تقني مشتركة للقيام بزيارات ميدانية في حزيران/يونيه، لتحديد الإجراءات التي ستتخذ على سبيل الأولوية استنادا الى المشاورات المكثفة مع السكان، ويشترك في هذه البعثات ممثلو الحكومات وفريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. ومن المتوقع إعداد برنامج كامل وتقديمه الى المانحين قصد تمويله بحلول نهاية عام ١٩٩٦ أو مطلع عام ١٩٩٧.

٤٢ - ولا يزال العنصر الرئيسي في برنامج التكيف الهيكلي يتمثل في تسريح عدد من الجنود يصل الى ٠٠٠ ١٢. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي لتعزيز قدرة لجنة التسريح الوطنية على تنفيذ البرنامج الذي أعده البنك الدولي. واستجابة لعزم الحكومة على إنعاش عملية المائدة المستديرة التي بدأت في عام ١٩٩٥، يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورات مكثفة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالات الثنائية الرئيسية للحصول على دعم منها لتنظيم هذه الاجتماعات وإنجاحها. وتشير ردود الفعل الأولية الصادرة من مختلف الأوساط الى انعقاد اجتماعات المائدة المستديرة في الربع الأخير من عام ١٩٩٦.

٤٣ - وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من عام ١٩٩٦ قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعادة ٤ ٠٥٢ إثيوبيا الى وطنهم، مما أدى الى خفض مجموع عدد اللاجئين من ٩٩١ ٢٣ الى ٩٣٩ ١٩ لاجئا. إضافة الى ذلك، أُعيد ما يربو على ٢٠٠ لاجئ من اللاجئين الحضريين الى أوطانهم مما أفضى الى خفض مجموع اللاجئين الحضريين الى نحو ٠٠٠ ١ لاجئ. وهذه العملية جاءت إثر عملية مماثلة تم الاضطلاع بها بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وأمكن من خلالها إعادة ٠٥٩ ١٥ لاجئا حضريا الى اثيوبيا. ومن المتوخى إيفاد بعثة تقييم ثلاثية (حكومة اثيوبيا/حكومة جيبوتي/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) الى اثيوبيا لتحديد عدد اللاجئين الجيبوتيين في اثيوبيا. والهدف الأساسي لذلك هو إعادة عدد من أهالي جيبوتي يقدر بـ ٠٠٠ ١٨ شخص الى الوطن كانوا قد فروا أثناء الحرب الأهلية. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بلغ عدد الاثيوبيين الذين يقيمون في المخيمات الثلاثة الباقية ٧٥٦ ٤ شخصا وعدد اللاجئين الصوماليين ٠٠٠ ١٦ شخص. وأدى المناخ الأمني والسياسي غير المستقر حتى الآن الى عرقلة الإعادة الفعلية للاجئين الصوماليين الى وطنهم.

٤٤ - وتقدم اليونيسيف المساعدة المالية (٠٠٠ ٤٠ دولار) لتجهيز ١٧ مدرسة ابتدائية تمثل ٧٧ فصلا دراسيا في أربع مقاطعات (أوبوك، ديخيل، علي صبيح، تادجورا). ويتم تنفيذ ذلك بالتعاون مع الحكومة الفرنسية التي تغطي مساهمتها أساسا الإصلاح المادي للهياكل الأساسية للمدارس (المباني، الخ.). كما ساهمت اليونيسيف، في مشروع مشترك مع وكالة التعاون الإيطالية بمبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار للمساعدة على تعزيز الأفرقة الصحية المتنقلة في منطقتي يوبوكي وعلي صبيح وتوفير المعدات والعقاقير الأساسية لستة مراكز صحية.

٤٥ - كما يقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات الى المدارس والمستشفيات ودور الأيتام. وكان توفير الوجبات المدرسية عاملا هاما ساعد على زيادة التحاق أطفال الريف بالمدارس. وفي السنوات الثلاثة الأخيرة، اشترك في هذا المشروع أكثر من ٠٠٠ ٤ تلميذ، ٣٧ في المائة منهم من الإناث، وبالمثل، تعد المعونة الغذائية المقدمة الى القطاع الصحي حافزا للمرضى الخارجيين على الذهاب الى المراكز الصحية لمواصلة تلقي العلاج من السل، واقتصادا في النفقات من خلال حصص الإعاشة عن طريق الوجبات التي تقدمها المستشفيات الى نزلائها. وحتى الآن يستفيد من برنامج المساعدة الغذائية أكثر من ٠٠٠ ٣ شخص في جميع أنحاء البلد. وأدى تقديم المعونة الغذائية من خلال مشاريع توفير الغذاء مقابل العمل الى خلق فرص عمالة لنحو ٠٠٠ ٢ شخص من المستفيدين في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وأسهم في تحسين الهياكل الأساسية الريفية، وإعادة التحريج وغير ذلك من الأنشطة التي تهدف الى زيادة الاعتماد على الذات بين سكان الريف. وفي الوقت الحالي، يتعاون برنامج الأغذية العالمي مع ممثلي الجهات المانحة في جيبوتي بشأن عملية متعلقة بحالة الطوارئ الناجمة عن الجفاف لتوفير المعونة الغذائية الى نحو ٠٠٠ ٥٠ شخص من البدو الذين تأثرت ماشيتهم وأصيبت بالمرض من جراء حالة الجفاف الشديدة المطولة مما أدى الى تكبدهم خسائر في الدخل.

٤٦ - وكان الانشغال بتجاوز حالات الطوارئ وتحقيق تنمية طويلة الأجل سببا في ظهور فكرة مشاريع توفير الغذاء مقابل العمل. والمنطق الذي تستند اليه هذه المشاريع هو توفير أغذية إضافية لمن تقل دخولهم لدرجة تمنعهم من الحصول على أغذية تكفي لتوفير حياة منتجة موفورة الصحة؛ كما يمكن للأغذية المقدمة أن تسفر عن إضافة كبيرة الى دخولهم. ولهذا الغرض، اضطلع أفراد الأسر المعيشية الفقيرة، التي قدمت لها الأغذية على سبيل الحافز، بالكثير من أعمال البنية الأساسية في جيبوتي. وهدف هذه المشاريع المتعددة الأغراض التي توفر الغذاء مقابل العمل هو معاونة المخططات الرامية الى تحسين الهياكل الأساسية الريفية، والتدريب على إعادة التحريج والأنشطة الأخرى الهادفة الى زيادة اعتماد سكان الريف على أنفسهم. وحسبما ذكر أعلاه، فإنه بتوفير الغذاء مقابل العمل، أتاحت المعونة الغذائية فرصا لنحو ٢ ٠٠٠ مستفيد تقريبا، ٢٥ في المائة منهم من النساء، في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على السواء.

٤٧ - وثمة إنجاز رئيسي حققه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هو تحديد دور جديد للقطاع الخاص، الذي تعتبره الحكومة ومجتمع المانحين في الوقت الحالي أحد القوى الرئيسية المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ١٩٩٣، اضطلع البرنامج الإنمائي بدور بارز في هذا الصدد بتشجيعه للإصلاح المؤسسي وإعادة الصياغة القانونية لتشريعات القطاع الخاص من خلال إعادة صياغة مدونة جيبوتي التجارية، التي تشمل المسائل المالية، ومدونة الاستثمار، وتشريع العمل، وتعزيز الاستثمار، وغير ذلك. وتحقيقا لهذا الغرض، تم توفير منحة قدرها ٥٠٠ ألف دولار.

٤٨ - كما مثلت حماية البيئة جانبا هاما من خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ حلقة عمل وطنية بشأن التنمية المستدامة والإدارة البيئية، كما عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ حلقة عمل بشأن إدارة الكوارث. وساعدت هاتان الحلقتان على تحديد الاحتياجات الوطنية ووضع استراتيجية لإعداد تشريع جديد. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا باستعراض اقتراح بمشروع قيمته ٣٥٠ ٠٠٠ دولار يهدف الى تعزيز القدرة الوطنية على إدارة البيئة وإعداد خطة العمل البيئية الوطنية.

٤٩ - ولا تزال حكومة جيبوتي تشعر بقلق شديد من وجود عدد كبير من اللاجئين، والمشردين، والمهاجرين بصورة غير مشروعة، وهم ضحايا عدم الاستقرار والفقر والجفاف الشديد الذي شهدته المنطقة دون الإقليمية في السنوات الأخيرة، الذين يلقون أعباء هائلة على موارد جيبوتي المحدودة ويحملون هياكلها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ما يفوق طاقتها. وتقدر السلطات عدد الأشخاص المنتمين الى هذه الفئات بـ ١٢٠ ٠٠٠ شخص.

٥٠ - ويعد مستوى الأحوال المعيشية في مخيمات اللاجئين من أدنى المستويات، وليس ثمة احتمال لإدخال أنشطة مدرة للدخل. ويتولى المكتب الوطني لمساعدة اللاجئين والمنكوبين إدارة المخيمات الأربعة، وهي تقع في مناطق شديدة الوعورة بالقرب من الحدود الإثيوبية والصومالية. ويتولى برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة الغذائية، بينما تعنى رابطة أطباء آسيا بالقطاعين الطبي والتغذوي، وتمول

اليونسكو الأنشطة التعليمية لحوالي ٥٠٠ ١ طفل من أطفال اللاجئين في مدارس المخيمات. وتقدم كنيسة جيبوتي البروتستانتية الإنجيلية خدمات اجتماعية محدودة للاجئين الحضريين المقيمين في العاصمة. وبالإضافة إلى ما يقوم به مكتب فرع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جيبوتي لتوفير الحماية الدولية للاجئين، فإنه يمول برنامج المساعدة ويكفل له الإشراف والرصد الشاملين. وتبلغ ميزانية المساعدة الأولية ١,٥ مليون دولار لعام ١٩٩٥ وهي لا تشمل المساعدة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، والتي تقدر بمبلغ ٤ ملايين دولار.

٥١ - ويشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية في مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي عام ١٩٩٣، أسهما في إنشاء وحدة لتقديم المشورة ستساعد على تقليل تأثير الوباء، من خلال البرامج المتعلقة بتثقيف السكان وتنبيه الجمهور وتوعيته. وقد أنشئت الوحدة في إطار اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، التي دعمها البرنامج الإنمائي أيضا بتوفير التدريب لأعضائها. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع شعبة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التابعة للبرنامج الإنمائي بتقييم اقتراح بمشروع أعده أعضاء اللجنة الوطنية. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، وقع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة وثيقة مشروع تتضمن الالتزام بمبلغ ٠٠٠ ٨٩ دولار (من الموارد القطرية للبرنامج) لمكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي سياق برنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز، أنشأ المنسق المقيم فريقا مواضيعيا يضم جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

٥٢ - والشاغل الرئيسي لحكومة جيبوتي في القطاع الصحي هو إنشاء نظام صحي يمكن أن يستفيد الجميع منه. وتحقيقا لهذه الغاية، بذل مجهود لتطوير الرعاية الصحية الأولية، وإنشاء مراكز صحية ريفية، وتدريب موظفي الشؤون الصحية.

٥٣ - وسينفذ بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية مشروع للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن طريق زيادة توعية الجمهور، من خلال نشاط العاملين في الحقل الصحي في المجتمعات المحلية التي توجد بها فئات شديدة التعرض لهذا المرض.

سادسا - النتائج

٥٤ - تتصل المصاعب والمشاكل التي تواجهها جيبوتي، أساسا وقبل كل شيء بالصراعات الدائرة في القرن الأفريقي، التي أحدثت تحركا كبيرا لجموع المشردين وقللت من إيرادات البلد نتيجة للخسائر في مجالي التجارة والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تكرر حالة الطوارئ (من جفاف وفيضانات وأوبئة)، وما اقترن بها من دمار واسع النطاق أصاب الثروة الحيوانية، ومصادر المياه والمرافق الصحية والتعليمية نتيجة للحرب في البلد، إلى حدوث زيادة ضخمة في احتياجات جيبوتي المتعلقة بالطوارئ واحتياجاتها الإنسانية.

٥٥ - وقد خف إلى حد ما الضغط الناجم عن تدفق اللاجئين والأشخاص المشردين والمهاجرين بصورة غير مشروعة وذلك نتيجة لتنفيذ برنامج رئيسي للإعادة إلى الوطن، إثيوبيا؛ واتباع سياسة وطنية أكثر تشددا. إلا أن مشكلة المشردين الناجمة عن الصراع الأهلي (١٩٩١-١٩٩٣) ما زالت قائمة وتحتاج إلى معالجة مناسبة من خلال اتخاذ إجراءات محددة، بما في ذلك تعمير المناطق المتضررة ووضع خطط لإعادة إدماج العائدين. وفيما يتعلق ببقية اللاجئين في جيبوتي، (معظمهم من أصل صومالي)، ستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاشتراك مع جميع من يعنيهم الأمر السعي من أجل التوصل إلى حلول دائمة لمحنتهم.

٥٦ - وفي هذا الصدد، سيستلزم إيجاد حل طويل الأجل يكون أكثر قابلية للتحقق فيما يختص بوجود اللاجئين في جيبوتي، التوصل إلى اتفاقات سياسية إقليمية تمكن هؤلاء المهاجرين من العودة إلى بلدانهم وتبقي الوافدين الجدد المحتمل وفودهم في ديارهم الأصلية. ويقتضي هذا العمل الطويل الأجل التزاما سياسيا رسميا من جانب البلدان المعنية، ويمكن أن تيسره منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية القائمة في جيبوتي.

٥٧ - وهناك أيضا حاجة ماسة إلى تقديم الدعم لبرنامج الحكومة في مجال التسريح، وذلك بتقديم دعم للميزانية من أجل تخفيف القيود المالية الناجمة عن تسريح آلاف الأفراد العسكريين. ويعتبر التسريح موضوعا رئيسيا يتعين معالجته في إطار أوسع وهو إطار الإصلاح والتنمية وشرطا ضروريا لعودة السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية. وسيشجع المشردين داخليا على استعادة الثقة والعودة إلى ديارهم، وسيخفف أيضا من الأعباء المالية الباهظة التي تثقل الميزانية الوطنية.

٥٨ - وتدعو الحاجة الماسة إلى إصلاح وتعمير الهياكل الأساسية الاجتماعية التي لحقها الضرر أو الدمار (المدارس، المستوصفات، مرافق المياه) في جميع المناطق المتأثرة بالصراع الأهلي. وسيطلب إلى مصادر المساعدة الخارجية توفير الدعم المالي الضروري، فضلا عن المعدات والمواد اللازمة لمرحلة التعمير.

٥٩ - وللبدء في عملية الإصلاح، يلزم أن تبذل السلطات الجهود اللازمة لتشجيع جموع المشردين على العودة إلى البلدات والقرى التي تركتها، وذلك قبل بذل أي جهود جدية لترميم الخدمات العامة. وبهذه الطريقة فإن الاشتراك المجتمعي في المرافق المجددة سيمنح المجتمع المحلي نفسه إحساسا بالفخر والامتلاك، وهو يدير الخدمات ويصونها على الصعيد المحلي.

٦٠ - وتواجه الحكومة صعوبات مالية خطيرة نتيجة للصراع الأهلي الذي شهده البلد خلال السنوات القليلة الماضية. وتفيد التقديرات أنه يلزم بصورة عاجلة مبلغ ٣٠ مليون دولار للتخفيف من تأثيرات الحرب الاجتماعية والاقتصادية. ورغبة في تقليل الصعوبات المالية، بدأت الحكومة عملية تسريح للقوات تشمل نحو ٠٠٠ ١٢ فرد من العسكريين. إلا أنه نظرا لأن هذه العملية تحتاج إلى عدة سنوات لاستكمالها فقد

أصبح من المناسب التخطيط للحصول على معونة للميزانية في الأجل القصير، والمساعدة على إعادة إدماج الأفراد المسرحين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٦١ - وتوحي الأعداد الكبيرة للمنقطعين عن المدارس الابتدائية الذين لا تكفي مهاراتهم لدخول سوق العمل المحدودة إلى جانب الأعداد المتزايدة من الأميين الشباب، بوجود مشكلة تحتاج إلى النظر جديا. ويتمثل التحدي في محاولة إصلاح نظام التعليم لجعله أقل تكلفة، وجعل الحصول عليه أيسر منالا، وجعله أكثر ملاءمة لاحتياجات البلد. وما لم يبذل مزيد من الجهود لتعليم أبناء جيبوتي وتدريبهم، سيتعذر في الأجلين القصير والطويل، مواجهة ذلك النوع من التحديات التي يواجهها حاليا الاقتصاد الضعيف المتدهور لذلك البلد، في مجال تنمية القوى العاملة.

٦٢ - ولفهم حالة الطوارئ بصورة أفضل، من المهم أن يتم على نحو مفصل تقييم الاحتياجات القصيرة الأجل لفئات السكان المختلفة من اللاجئين، والمهاجرين غير القانونيين، والمشردين داخليا، والجنود المسرحين.

٦٣ - ومع أنه أجريت دراسة استقصائية شاملة للتأكد من الطابع الدقيق للدمار الذي حدث وتحديد المواصفات الفنية للمعدات اللازمة، تشير التقارير المقدمة من السلطات إلى أن عددا من المدارس والمستوصفات في مقاطعتي أوبوك وتادجورا يحتاج إلى عناية فورية.

٦٤ - وقد يؤدي اتخاذ السلطات المحلية إجراءات جيدة التنسيق، يشارك فيها بنشاط العائدون بما في ذلك الجنود المسرحون، إلى تأمين الدعم المالي والتقني اللازم لإنهاء الأعمال بسرعة وفعالية. وفي هذا الصدد، يمكن الشروع في عدد من المشاريع أو إعادة تنشيطها في القطاعات التالية: صيانة الهيكل الأساسي الحضري، وتشييد الطرق وصيانتها، والتشجير وإعادة التشجير، وصيانة مصادر المياه، والآبار وغيرها. وهذا من شأنه أن يخفف أيضا من حالة البطالة الحرجة حيث يسمح بزيادة الحصول على الفرص الاقتصادية. وستكون المعونة الغذائية حافزا للجنود السابقين والعائدين على المشاركة في أنشطة التعمير المذكورة أعلاه. وقد أعربت الحكومة أيضا عن تفضيلها لمبدأ "النقود والغذاء مقابل العمل" على مبدأ توزيع الأغذية بالمجان.

٦٥ - ويستلزم أي برنامج للتعمير من هذا النوع وجودا دوليا في المناطق المتضررة من أجل تقديم الدعم التقني اللازم، والأهم من ذلك توفير شعور بالأمن والثقة بين السكان. وفي هذا السياق، يصلح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعمل كهيئة تنسيق لعملية ذات ولاية شاملة بالنيابة عن جميع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك متطوعي الأمم المتحدة الذين يقدمون دعمهم النشط في مجال محدد، وفي مشاريع الإصلاح والتعمير المجتمعية. ويتعين اعتماد استراتيجية مرحلية النهج تتسق مع عودة السكان المشردين ومع خُطى عملية التسريح. وينبغي أن يسهم برنامج الإصلاح الحالي الذي يتلقى المساعدة من البرنامج الإنمائي في إعادة السلام والاستقرار، وينبغي أن يكون له أثر إيجابي على ظروف معيشة السكان.

٦٦ - وسيبدأ تنفيذ مشاريع للتعمير ذات كثافة عمالية كبيرة في كل من مجالي الهيكل الأساسي الاجتماعي الاقتصادي العام، والممتلكات الخاصة (المساكن، المزارع، المتاجر وغيرها)، جنبا إلى جنب مع برنامج الإصلاح، وبمجرد عودة معظم السكان المشردين.

٦٧ - ويمكن تنفيذ هذه المشاريع عن طريق صغار المتعاقدين من القطاع الخاص، بمشاركة مجتمعية قوية. ويتعين اتخاذ تدابير لدعم إنشاء مشاريع جزئية خاصة في جميع فروع الأنشطة (التجارة، والزراعة، ومصائد الأسماك، والخدمات، والحرف) مع التشديد على استخدام التكنولوجيا المناسبة للظروف المحلية واستخدام الائتمانات وآليات التمويل الأخرى (أموال الضمان). وتعالج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في جيبوتي تلك المشكلة بصورة مستمرة، وذلك باستحداث أنشطة متصلة بالعودة إلى الوطن، وتوزيع الأغذية، والتعليم، فضلا عن الشروع في الجهود اللازمة لإعادة تجميع اللاجئين من أجل إعادة توطينهم في مخيمات، فضلا عن القيام بعمليات النظافة في العاصمة.

٦٨ - ولا يزال الأمين العام ملتزما أشد الالتزام بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ واو. وهو يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي لكي يتسنى له تقديم المساعدة التقنية لتلبية متطلبات البرامج الاجتماعية - الاقتصادية العاجلة اللازمة لعملية التعمير والتنمية في جيبوتي.

- - - - -